تقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس

3 ماي 2023

الإحصائيات العامة للاعتداءات

تسوء أوضاع الصحافة التونسية سنة عن سنة ولم يتوقف نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وعلى حرية ممارسة العمل الصحفي عن التصاعد، حيث سجل للسنة الثالثة على التوالي منذ 2020 ارتفاع كبير في نسق الاعتداءات. وسجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير والتي تمتد من 1 ماي 2022 إلى موفى أفريل 2023 ، 257 اعتداء.

تطور عدد الاعتداءات خلال السنوات الستة الأخيرة:

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الاعتداءات	162	139	193	200	214	257

ارتفع نسق الاعتداءات على حرية العمل الصحفي المتلعقة بالحق في الحصول على المعلومات من 49 بالمائة من جملة الاعتداءات لتصل إلى 63 بالمائة للفترة التي يشملها التقرير أي 162 اعتداء من أصل 257. أي بتطور بـ 14 نقطة.

حيث سجلت النقابة 49 حالة حجب معلومات 37 منها خلال الفترات الانتخابية، في حين كانت الوزارات والوزراء مسؤولين عن الحجب في 7 مناسبات إضافة إلى انخراط الموظفين العموميين والمسؤولين الحكوميين فيها.

كما سجلت 68 حالة منع من العمل 44 منها سجلت خلال الفترات الانتخابية وسجلت 42 حالة مضايقة منها 15 خلال الفترات الانتخابية.

وقد كانت عديد الأطراف مسؤولة عن هذه الاعتداءات خاصة الرسمية منها والتي كانت مسؤولة على 90 بالمائة من الاعتداءات.

وتوزعت كما يلي

الجهة	عدد الاعتداءات
رؤساء مراكز اقتراع	61
أمنيون	25
موظفون عموميون	14
رؤساء هيئات فرعية	13
وزارات	9
مسؤولون حكوميون	7
أعضاء هيئة فرعية	7
رؤساء مكاتب اقتراع	4
مسؤولون محليون	3
هيئات مستقلة	3
أعضاء مكاتب اقتراع	2
نواب شعب	1

وقد عانى الصحفيون في 24 ولاية من الاعتداءات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومة في سابقة مقارنة بالسنوات الماضية وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا كما يلي :

عدد الاعتداءات في كل ولاية	الولايات
48	تونس
16	القيروان، قفصة
13	مدنين
8	نابل
7	المهدية
6	باجة
5	القصرين، جندوبة
4	تطاوين، سوسة، صفاقس، سيدي بوزيد، قابس

3	منوبة
2	أريانة، المنستير، بن عروس، بنزرت، توزر، سليانة
1	الكاف، زغوان، قبلي

المعالجة القضائية لقضايا الصحفيين/ات

قد تمت ملاحقة الصحفيين خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير خارج إطار القانون المنظم لعملهم في 17 مناسبة توزعت نصوص الإحالة فيها إلى :

الملاحقات القضائية

نص الإحالة	عدد الحالات
قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال	4
المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة الجرائم الالكترونية	3
المجلة الجزائية	9
مجلة الاتصالات	1

وقد أصدرت محكمة تونس الابتدائية حكما بالسجن بسنة في حق خليفة القاسمي مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" تم استئنافه من قبل الصحفي.

محاولة توجيه عمل وسائل الإعلام

سجلت النقابة بقلق كبير خلال الفترة ا لتي شملها التقرير محاولات لتوجيه العمل داخل المؤسسات الإعلامية العمومية في 5 مناسبات وقد شملت هذه المحاولات التلفزة التونسية والإذاعة التونسية ووكالة تونس افريقيا للأنباء عبر الانهاء الفجئ لتعاون الصحفية أمال الشاهد وابعاد جيهان علوان عن تقديم برنامجها دون سابق إعلام إضافة ابعاد مقدمة الاخبار سامية حسين عن تقديم نشرة الثامنة لأيام دون سابق إعلام.

كما تم سحب مقالات في مناسبتين تعنى بالهجرة غير النظامية في وكالة تونس افريقيا للأنباء والاكتفاء بوضعها على ذمة المشتركين.

خطابات التحريض على العنف والكراهية

ارتفع نسق خطابات التحريض على العنف والكراهية في حق الصحفيين/ات مقارنة بالسنة المنقضية

الاعتداء	2022	2023
التحريض	21	33
التهديد	10	8

وقد تم استهداف الصحفيات في 17 مناسبة بحالات التحريض من أصل 33 حالة واستندت 9 حالات منها على النوع الاجتماعي.

كما تم تهديد الصحفيين والصحفيات بأفعال غير قانونية كالعنف المادي واستهداف أبنائهم وعائلاتهم على خلفية مواقف قد أبدوها وادارتهم للنقاش العام.

حماية السلامة الجسدية والنفسية للصحفيين

كانت السلامة الجسدية للصحفيين مستهدفة في 13 مناسبات خلال الفترة التي يشملها التقرير والسلامة المعنوية لهم مستهدفة في 15 مناسبة

اعتداءات الجهات الرسمية على الصحفيين

كانت الجهات الرسمية قد انخرطت في الاعتداء على الصحفيين في 192 مناسبة من جملة 257 اعتداء تم تسجيلها في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2022 و أواخر أفريل 2023 وتعددت الأطراف المسؤولة عن هذه الاعتداءات.

المعتدي	عدد الاعتداءات
رؤساء مراكز اقتراع	62

أمنيون	34
رؤساء هيئات فرعية	14
موظفون عموميون	14
وزارات	13
جهات قضائية	12
إدارات مؤسسات إعلامية	9
مسؤولون حكوميون	8
رؤساء مكاتب اقتراع	5
أعضاء هيئات فرعية	4
هيئات مستقلة	4
أعضاء مراكز اقتراع	3
أعضاء هيئات مستقلة	3
مسؤولون محليون	4
رئاسة الجمهورية	2
نواب شعب	1

اعتداءات الجهات غير الرسمية

كان الصحفيون ضحية الصراع السياسي الذي انطلق بداية 2021 وامتد خلال الفترة التي يشملها التقرير من 1 ماي 2022 إلى أواخر شهر أفريل2023، حيث وجد الصحفيون أنفسهم بين مطرقة معارضي قرارات الرئيس قيس سعيد وسندان مؤيديه ونشطاء التواصل الاجتماعي.

المعتدي	عدد الاعتداءات
نشطاء التواصل الاجتماعي	24
سياسيون	11
مواطنون	8
مسؤولو ومشجعو جمعيات رياضية	4

موظفون بشركة خاصة	3
تجار	3
فنانون	3
اعلاميون	2
أطباء	2
أنصار حزب سياسي	1
أساتذة	1
لجان تنظيم	1
محتجون	1
نقابيون	1

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يعمل الفريق القانوني للنقابة على عدد هام من الملفات القضائية التي تكون فيها النقابة طرفا مباشرا أو غير مباشر عبر مساندة الصحفيين سواء تعلق مركزهم القانوني بصفة الشاكي أو بصفة المشتكى به أو القائم بالحق الشخصي في الملفات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وقد تواصل العمل على 43 ملفا مرتبطا بالطرد التعسفي وتسوية الوضعيات ومجالس التأديب.

التوصيات:

VI.

على ضوء متابعتها لواقع الحريات الصحفية في تونس خلال فترة سنة يهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تتوجه بالتوصيات التالية لكل الأطراف المعنية بقطاع الإعلام في تونس

رئاسة الجمهورية:

- سحب المرسوم 54 لما يمثله من خطورة على حرية الصحافة والتعبير.

- تحمل مسؤوليتها التاريخية في التدخل لإيقاف نزيف الهجمة المنظمة والهمجية على صحفيين ووسائل إعلام على اعتبار أنه لا يمكن بناء تونس جديدة وممكنة دون إعلام مهني وفي خدمة الصالح العام خاصة ودون مجتمع مدني حر ومستقل ، وعلى اعتبار أن الميليشيات الإلكترونية باتت التهديد الحقيقي لحرية الصحافة والرأي والتعبير، المكسب الأبرز للثورة التونسية، وعلى اعتبار أن عددا هاما من الصفحات المشبوهة تدعي مساندتها "لمشروع الرئيس".

- السهر على تعزيز حماية حرية التعبير والصحافة عبر مبادرات تشريعية تصاغ بصفة تشاركية تراعي التزامات تونس بحماية الصحفيين وتضمن مكتسبات الحرية التي كرسها الدستور التونسي وتدعمها.

- دعم جهود المجتمع المدني في مجال الرصد والتوثيق وبناء استراتيجيات عمل للمعالجة المعمقة لأسباب العنف وانتهاكات حقوق الانسان.

-عدم تمرير مشاريع مناشير خلال الفترة الانتقالية تمس من الحقوق والحريات أو تقلص من المكتسبات التي تم تكريسها ضمن النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

الحكومة التونسية:

- تركيز آلية وطنية دائمة ومستقلة لرصد الاعتداءات المسلطة على حريّة الصحافة وحريّة التعبير لضمان الانتصاف والعدالة.

- تقديم مشاريع القوانين الجديدة لتنظيم حرية التعبير وحرية الصحافة وتعزيز الجانب الحمائي في إطار مقاربة تشاركية إلى المجلس النيابي من أجل المصادقة عليها.

- نشر نتائج التحقيقات الإدارية مع موظفي الدولة المتورطين في اعتداءات على الصحفيين.

- ايقاف العمل بكل المناشير والمذكرات الداخلية التي تضع عوائق غير المشروعة أمام التداول الحر للمعلومات ومنها المنشور عدد 19.

- تفعيل مبدأ النشر التلقائي وتعيين مكلفين بالنفاذ الي المعلومات في الإدارات العمومية عملا بأحكام قانون النفاذ الي المعلومات وضمانا لحق الصحفي ومن خلفه المواطن في الحصول على المعلومات من مصادرها.

المجلس النيابي:

- احترام متطلبات العمل الصحفي وعدم تحديد مربع عمل الصحفيين وتعطيل قيامهم بدورهم الاخباري والرقابي.

- اعتبار القوانين المنظمة لحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر ذات أولوية للنظر فيها واعتماد مقاربة تشاركية في العمل عليها.

وزارة العدل التونسية:

- إيقاف إحالة الصحفيين وفق المرسوم 54 وبتهم أمن الدولة والتهم الإرهابية وغيرها من التهم الواردة خارج إطار القانون المنظم لحرية التعبير والصحافة والنشر

- تعزيز قدرات القضاة في مجال حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة من أجل ضمان نجاعة أكبر خاصة في دائرة وكلاء الجمهورية في مجال معالجة قضايا النشر وقضايا حرية التعبير

- النظر في القضايا التي رفعها الصحفيون/ات ضد المعتدين مهما كانت الجهة المعتدية وعدم تمتيع المعتدين بالإفلات من العقاب.

- ضمان مبدأ الانتصاف للصحفيين الضحايا لضمان عدم العود في الجرائم المرتكبة في حق الصحفيين عبر اجراء تحقيقات محايدة وسريعة وفعالة في قضايا الاعتداءات على الصحفيين في أجال معقولة يجب تحديدها بصفة دقيقة ضمن النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

النيابة العمومية:

-فتح تحقيق عاجل في حملات السحل الإلكتروني التي يتعرض لها صحفيون ومسيرو وسائل إعلام ويمكن أن تكون تداعياتها خطيرة جدا على حياة الإعلاميين وسلامتهم وعلى أمن مقار إعلامية، وإعلام الراي العام بمآل عشرات القضايا التي رفعت في الصدد

وزارة الداخلية:

- الإدانة العلنية للاعتداءات التي يمارسها أعوانها في حق الصحفيين وعدم الدخول في منطق التبرير.

- القيام بالتحقيقات الضرورية والتلقائية في الحالات التي تورط فيها أعوانها في الاعتداء على الصحفيين وضمان محاسبتهم وكشفها للرأي العام لضمان عدم العود.

- دعم مجهودات خلية الأزمة داخلها للتدخل لفائدة الصحفيين وتعزيز التنسيق الميداني مع النقابة خلال التظاهرات والأحداث ذات الطابع الأمني.

- تعزيز قدرات أعوانها الميدانيين في مجال حرية العمل الصحفي وحرية الصحافة وحدود الحق في الأمن حتى لا يتحول إلى أداة للتضييق على حرية العمل.

- تعزيز المنظومة الحمائية للصحفيين ضحايا العنف والتهديد والتحريض على العنف والكراهية لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية وتوفير بيئة آمنة لهم.

الجهات المدنية والسياسية: - الوقوف

صدا منيعا أمام محاولات وضع اليد على وسائل الإعلام ومناصرة جهود الصحفيين/ات والقطاع في القطع مع التضييق عليه وضمان حرية العمل الصحفي وحرية التعبير